

انقل الى العين انتهى اتفاقا في قوله اذا اجتمعت وزادت على الثلث اي بان اوي
 لرجل يتلث ما له ولاخر يسع ما له ولاخر يسوس ما له ولاخر الورثة حتى
 عادته الى الثلث انتهى قوله والعبد اي اذا اوصى بان يعق من هذا العبد ومن
 الاخر نصفه ولا يخرج ذلك من الثلث انتهى قوله فاجاز المولى البيهقي في
 المشتريان فان اختار الرذ فلا كلام انتهى قوله وليس له ما له غيره اي واجازته
 الورثة او كان يخرج من الثلث ولم تجز الورثة انتهى قوله على الخلاف في
 الخلاف اي عنده اطلاقا وعمودها راها وان فذاه المولى يملكه بيده خمسة
 عشر لثا خمسة الا لشريكه الا في عشرة الا في الحظ انتهى قوله
 في المتن ولو كانت في ايديهما سلم لصاحب جميع نصفها على وجه التقاضى وضمتها
 لاعلى وجه التقاضى وهذا لفظ الفقهاء وذلك لان الوارث في ايديهما واليد من
 اسباب الاستحقاق والتساوي في سبب الاستحقاق ووجه التساوي في نفس
 الاستحقاق فصار في بيدهما النصف من النصف ثم دعوى من في النصف
 تنصرف الى النصف الذي في بيده دون النصف الاخر لان المولى لم يكن له في النصف
 ان يكون خاصيا في اسك النصف الذي في يده وامور المسلمين يجب حملها
 على الصلوات المتكفنا وقد اقر الخاريج وذو اليد البيهقي على ذلك النصف
 فكان الخاريج اولى وهو من غير العكس والنصف الذي في يدهم في جميع سائر
 الاعمال طريق التقاضى لا يمانع له فيه فان لم تقم له نية فانه يجب مدعى
 النصف لا يدعى لنفسه شيئا في يدهما جميعا وصاحب جميع يدعى النصف
 الذي في يدهما جميعا النصف وهو يتكلم في حلفه ان يقطع دعوى صاحبه
 وصار الحالف بعد الحلف كالحال قبله وقبل الحلف كانت الدار في ايديهما نصفين
 فبعد الحلف كذلك انتهى اتفاقا في قوله في المتن وان اشكال اي ان يظهر من
 الدابة انتهى فريشا قوله وان خالف سنن الدابة المتارحين اي في دعوى
 الخاريج انتهى قوله والاول ذكره الحاكم اي وهو المراد بقوله سابقا بطلت
 البيهقي انتهى قال في شرح الاقطع فان خالف سنن الدابة الوقتين قضى بها
 البعد فوالحاكم الصحيح ان يتطير البيهقي وقال شيخ الاسلام علا الدين الاسجاني
 في شرح الحاشي الكافي في التمهيد وان كانت على غير الوقتين او كانت مشككة قضيت
 بينهما نصفين لان لم يثبت الوقت فصار كما لم يثبت في رواية في البيت
 الخاريجي اذا كان سنن الدابة على غير الوقتين فالبيهقي باطله لان ظهر فيهما
 الى هذا لفظ شيخ الاسلام المذكور وروى من قوله شيخ الاسلام ابو بكر العزولي
 جواز زيادته في مسو لان كان على غير الوقتين او كانت مشككة فاق في قضيت
 بينهما نصفين ثم قال هكذا ذكره محمد بن حنفية فانما ذكر من الجواب
 يستقيم جوابا لا دعوى المسلمين في حق قوله وان كانت مشككة لانه متى كانت مشككة

يحتل

تحتل ان يكون سنن الدابة موافقا لوقت كل واحد ومخالفا لغيره فيقتل كل واحد
 الغير يقتل وقتا سنن با في الدعوى واجبة فيقتل بينهما نصفين با ما من كان
 علي غير الوقتين فانه لا يقتل لهما بشي لان الاتفاق يقتل بكذب شهادة كل
 فريق وهذا ما نرى من قول الشهادة حاله الا انفرادا فيستحالة الاجماع ايضا
 شرعا لخوار زيادته والدليل على صحة هذا ما روينا ابو الميثاب عن محمد بن علي
 هذا المتصبل قال اذا كان سنن الدابة مشكلا فيقتل بينهما نصفين وان كان مخالفا
 للوقتين لا يقتل لهما بشي وينزك في يدهم لغيره فصار في يدهم النصفين وان كان مخالفا
 البيهقي ومنه من يقول بان الالف في قوله وان كانت مشككة زيادة وضعت غلظا
 من الكاتبه فكانه قاله وان كان على غير الوقتين على سبيل الشك لا على سبيل
 القين يعني يجوز ان يكون موافقا للوقتين ويجوز ان يكون مخالفا فاما ما من كان
 مخالفا للوقتين فيقتل فانه لا يقتل لهما بشي وينزك في يدهم لغيره فصار في يدهم النصفين
 الا انفرادا وخالف سنن الدابة الوقتين يعني لا يقتل لهما بشي وينزك في يدهم لغيره فصار في يدهم النصفين
 استا ويلين لدا قال شيخ الاسلام خوار زيادته في مسو لانه اتفاقا في قوله
 لان الوديعه تضمر عوضا بالجوهر اي تضمر دعوى الوديعه والغصب معا انتهى
قوله فانه يختص بالملك اي تضمر دعوى الوديعه في الدعوى لانه اذا كان احد
 والاخر احد حلقه الباب ان السائل اولى وكل ذلك اذا تنازع في بيعه وعليه
 حمل لاحدهما كان صاحبا محملا اولى له بدأ ظاهره وبصره في التناهي اتفاقا
قوله حتى جازت الشهادة لهما اي لصاحبه الدعوى انتهى قوله وكذا لو كان احد
 الخ قال الامام الاسجاني في شرح الطحاوي ولو كانا جميعا را العين احدهما في
 السورج والاخر في السورج فيقتل بالذات في السورج فيقتل بالذات بينهما بالاجماع وروى عن ابي
 يوسف انه قال يقتل بالذات في السورج فيقتل بالذات في السورج فيقتل بالذات في السورج فيقتل بالذات في السورج
 من شرح الطحاوي ونقل اذنا طين في الاجناس عن ثواب والمعنى وخلافه على اية
 احدهما راك في السورج والاخر رديف فادعيا الدابة فيقتل لراكب السورج فان
 كانا في السورج فيقتل بينهما نصفان فعلى ما ذكر في شرح الطحاوي والاجناس
 ان الدابة في ظاهر الرواية بينهما نصفين وما ذكره صاحب الاهدائه بقوله
 وكذا اذا كان احدهما راكبا في السورج والاخر رديف فالراكب اولى من الرديف
 وذلك على رواية النوادر انتهى اتفاقا في قوله دليل على تقدم يده اي
 ولان العادة جرت بان الملاك يكون في السورج وغيره يكون رديف انتهى
 من خطا قاضي الاهدائه **قوله** مخالفا لغيره اي فانه قد يتعلق به غير
 المال انتهى **قوله** لان الجاوس ليس بيد علمه وكذا النور على البساط ليس
 بديل على اليد انتهى اتفاقا في قوله والاخر منسك بسكها قال في المغرب
 والسكان ذنب السفينة لانها تتقوم وتسنن انتهى في قوله الهراوي
 الهراوي جمع الهروية فصارت تقم ملوية بطاقت من الكرم فترسل عليها فقبضا